النميري : نهايته على الابواب

السودان

النميري يستنجد بالسادات

رشاوى النظام تتبخر امام صلابة النقابات واستمالة الجيش لن تدوم طويلاً

الازمة الاقتصادية التي تعصف بالسودان والتي خصصنا لها عدة مقالات سابقة من صفحات « الهدف » ، وصلت كما توقعنا ، الى حد الانفجار . فقد شهدت العاصمة ومناطق اخرى من السودان الاسبوع الماضي انتفاضة شعبية عارمة تمثلت في عشرات التظاهرات والاشتباكات مع الشرطة والجيش ووقوع العديد من القتلى والجرحى وادت الى تغييرات في الوجوه القيادية في السلطة .

والسبب الرئيسي الكامن وراء اندلاع الاشتباكات هو قرار السلطة زيادة اسعار عدد كبير من السلع الاستهلاكية وخاصة البنزين حيث وصل سعر الغالون الواحد الى ثلاثة دولارات . اضافة الى الوضع السياسي المتردي للنظام السوداني خاصة بعد اعلان تاييده لمعاهدة الاستسلام المصرية . وقد بدأت الاشتباكات حسب المصادر الرسمية في احدى المدارس شمال الخرطوم وامتدت بعد ذلك لتشمل مدارس اخرى في نفس المنطقة والمناطق المجاورة في أم درمان ، واقام المتظاهرون متاريس في الشوارع ردا على هجوم الشرطة وقذفوا سياراتها بالحجارة واحرقوا عددا منها .

لم يمض يومان على تحرك الطلاب الذين قدموا مذكرة تطالب بحل الاتحاد الاشتراكي كمقدمة لاجراء اصلاحات جذرية في بنية النظام ، حتى اتخذت النقابات العمالية السودانية قرارا بالاضراب لمدة خمسة ايام احتجاجا على الارتفاع المذكور في اسعار المواد الغذائية .

وتقول المعلومات ان عمال السكك الحديدية الذين يشكلون اكبر نقابة عمالية في السودان (٢٥٠ الفا) نفذوا تهديدهم بالاضراب وخرجوا في تظاهرات صاخبة واجهتها الشرطة بالهراوات والاعتقال .

وكان النميري قد أبدى اهتماما متزايدا بقرار النقابة بالاضراب خاصة وان توقف خط السكة الحديدي يعني توقف خط المواصلات الوحيد الذي يربط الخرطوم ببور سودان المنفذ الاقتصادي الوحيد . وقد طلب النميري من أركان نظامه بذل كل الجهود لاقناع لجنة النقابة بالعدول عن الاضراب ، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل ، مما ادى بالسلطة للجوء الى اسلوب التهديد والوعيد وتطبيق قانون « امن الدولة » على كل من يستجيب لنداء الاضراب .

وازاء تماسك عمال السكك الحديدية والتفافهم حول لجنة نقابتهم ، لم يجد النميري أمامه سوى السفر الى مدينة العطبرة عاصمة السكك الحديدية والتي تقع الى الشمال من الخرطوم على مسافة حوالي ٣٠٠ كلم . وقد توجه الى المدينة على متن طائرة عمودية عسكرية يرافقه عدد من الوزراء . ولدى وصوله الى المدينة العمالية توجه الى مقر القائد العسكري حيث أرسل للجنة النقابية العمالية طالبا الاجتماع بها ، الا انها رفضت الطلب واخطرت مندوب النميري انها لا تمانع في الاجتماع به بمقر النقابة وأن قرار الاضراب نهائي ولا رجعة فيه .

ونفيد نفس المصادر ان الشرطة لجأت الى قمع التظاهرات التي انطلقت وان الطلاب والعمال استعملوا الحجارة في الدفاع عن انفسهم وكذلك قنابل المولوتوف في مواجهة الهراوات والقنابل المسيلة للدموع ، وبعد تفاقم الوضع فتحت الشرطة النار على الطلاب مما ادى الى مقتل اثنين من المدرسة الثانوية في أم درمان . وسرعان ما أصدر محافظ العاصمة قرارا تم بموجبه اغلاق عدد من المدارس في محاولة لوقف التظاهر .

وبالنسبة للمعاهد العليا والجامعات فقد أصدرت قيادات الطلاب فيها بيانات تندد بنظام النميري وتؤيد انتفاضة طلاب المدارس الثانوية والمتوسطة ، ودعت اللجنة التنفيذية للاتحاد الطلابي الى اجتماع مطول أقرت من خلاله الاضراب والتظاهر دعما للانتفاضة الشعبية ، وفي الوقت الذي تم فيه اعتقال حوالى ثمانمائة شخص في العاصمة وحدها حتى الان .

تحرك النظام

أمام هذا الوضع المتردي ، والخوف من امتداد وانتشار رقعة الاشتباكات والتظاهرات ، لم تجد السلطة بدا من اجراء بعض التعديلات السطحية عليها تنجح في تطويق التحركات الشعبية ورشوتها .

ففي خطاب وجهه النميري الى الشعب السوداني وأعلن فيه عن اقالة ابو القاسم محمد ابراهيم من منصبه وتعيين العميد عبدالماجد خليل في منصب النائب الاول لرئيس الجمهورية والامين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني ، حاول رئيس النظام السوداني أن يمد اليد للصادق المهدي الذي يعتبر ابو القاسم ابراهيم من الد أعدائه ، وكذلك أن يستميل الجيش الى جانبه بتعيين وزير الدفاع نائبا له .

هذه التغيرات كانت متوقعة قبل اندلاع التظاهرات وخلال الاجتماع المطول الذي عقد بين النميري وأركان الجيش والذي اعتبر استباقا لتطور الاوضاع السريع وامكانية انفجارها . وكان النميري قد أجرى منذ مدة اتصالات مكثفة بهدف استقطاب وجوه جديدة لدعم نظامه وبهدف اقامة تحالف بينه وبين الصادق المهدي وحسن الترابي (الاخوان المسلمون) الى جانب أنصار الحزب الاتحادي الديمقراطي (الشريف الهندي) . الا أن هذه المشاورات لم تسفر عن شيء جديد فيما يتعلق بجماعة الاتحاديين .

اضافة الى هذه التحركات على صعيد الجيش والمعارضة ، أعلنت السلطة عن عزمها عن مراجعة القرارات الاقتصادية التي صدرت وأدت الى الازمة . وأعلن عن اتخاذ عدد من القرارات للحد من الانفاق الحكومي ، وأمرا بالتراجع عن قرارات رفع أسعار المحروقات ومنع بيع اللحوم يومي السبت والاربعاء . وصدرت أوامر مشددة بخفض كمية اللحوم المصدرة للخارج تلبية لحاجات السوق الداخلي . وفي قطاع النقل وعد النميري بشراء باصات جديدة لتحسين قطاع النقل العام .

وكالعادة اتهم النظام الشيوعيين بانهم وراء التظاهرات الاخيرة وانهم يقودون التحرك العمالي المعادي له .

آفاق الازمة

الاستنفار الذي اعلنه النميري في صفوف القوات المسلحة وكذلك التراجع عن القرارات التي اتخذت والتعيينات والتغييرات في صفوف القيادة ، لم تنفع جميعها في ايقاف الاضرابات التي تستمر للاسبوع الثالث على التوالي . والواضح أن التحرك الشعبي لن يتوقف هذه المرة قبل الخروج بنتائج اكثر جذرية مما أعلن حتى الان . وتكمن الصعوبة في كون المظاهرات التي انطلقت من اجل مطالب اقتصادية قد رفعت شعارات تتعلق بالتوجهات السياسية للنظام السوداني وارتمائه في احضان السادات وتاييده لسياسته الاستسلامية .

وتقول مصادر مطلعة ان التوجه الرئيسي لنظام النميري سيكون نحو السادات طالبا التعاون والتنسيق في مجال التصدي للظاهرة السودانية المشابهة لما حدث في مصر عام ١٩٧٧ .

ان ما يدفعنا الى التفاؤل هو وعي الحركة النقابية والعمالية السودانية وتجربتها المريرة في التعامل مع النظام ، هذه التجربة التي دفعت ثمنها شهداء من قادتها الاساسيين (صادفت ذكرى استشهادهم بدء الانتفاضة) تجعلها بعيدة عن الوقوع في فخ التغييرات السطحية التي لن تجدي في تغطية استفحال الازمة الاقتصادية والسياسية في البلاد . ■

المغرب يوسّع عدوانه والصحراويّون يردّون بصمت

في الاحتفال الذي أقامه الحسن الثاني بمناسبة ذكرى توليه العرش ، أعلن الملك المغربي انه عين بالفعل محافظا « للمقاطعة المغربية الجديدة » . وكان يعني « تيريس » الغربية التي انسحبت منها موريتانيا واحتلتها قواته ، واشترك في الاحتفال اعضاء الحكومة والنواب وبعض سفراء الدول العربية والافريقية في الرباط !

الى متى يستمر العدوان

المغرب اذا نفذ فكرة « الانقلاب » الذي تحدثت عنه وكالات الانباء بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الموريتاني ولد هيدلا الى الرباط ، وقبل انه قطعها قبل انتهاء موعدها الرسمي احتجاجا . غير ان الايام التي تلت كشفت الصفقة التي تمت بين كل من المغرب وموريتانيا ، فمقابل أن تسمح هذه الاخيرة للقوات الملكية المغربية بالتقدم نحو تيريس الغربية واستلام شؤون السلطة فيها ، وافقت الرباط على تجميد نشاطات « لجنة الضباط الاحرار » التي تضم ضباطا موريتانيين معارضين للتداوش مع البوليساريو ، ويرعاها المغرب .

هذه الصفقة غير المعلنة سمحت لحوالي الف وثلاثمئة جندي مغربي باحتلال عاصمة تيرس الغربية : دخلة ، و « تعريف الامور مؤقتا تمهيدا لمجيء ادارة مغربية جديدة » على حد تعبير الاذاعة المغربية . وقد صرحت مصادر عسكرية مغربية أن تيريس بكاملها باتت تحت سيطرة المغرب . واوضحت ان الجيش المغربي كان يسيطر عمليا على جزء كبير من المنطقة بموجب معاهدة الدفاع التي وقعت بين الرباط وواشنطون في ايار ١٩٧٧ .

جبهة البوليساريو لم تفاجأ بما وصفته « الانقلاب » الملكي على الموريتانيين ولم تصدر عن الجبهة أي موقف رسمي . لكن قبل أن تنقضي ٤٨ ساعة على بدء الاحتلال المغربي أصدرت الجبهة بلاغا عسكريا قالت فيه انها شنت في العاشر من آب هجوما على مناطق في جنوب المغرب ، كبدت فيها القوات المغربية ٩٢ من افرادها بين قتيل وجريح واستشهد من جراء هذا الهجوم بعض مقاتلي الجبهة.

وفي الرباط اعترفت الحكومة المغربية بالهجوم الذي شنه الثوار الصحراويون وقالت المصادر الحكومية أن مئة جندي مغربي قتلوا واصيب ٤٣ آخرين بجروح خلال المعركة التي وقعت نهار السبت الماضي .

عودة العلاقات

بعد ثلاث سنوات ونصف من القطيعة بين الجزائر وموريتانيا اعلن في كل من الجزائر ونواكشوط عن عودة العلاقات بين البلدين وقالت وكالة الانباء الجزائرية ان البلدين اتفقا على تبادل السفراء قريبا . واضافت ان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يعد بمثابة العودة الى المجرى الطبيعي لعلاقاتهما الاخوية وروابط حسن جوارهما وتعاونهما الودي . وكانت هذه العلاقات قد قطعت اثر الموقف الموريتاني من قضية الصحراء ووقوفها الى جانب المغرب .

لكن ما هو الموقف العسكري هناك ؟ المراقبون يقولون ان خروج موريتانيا من الصراع الصحراوي لن يؤثر تاثيرا جوهريا على المعطيات العسكرية للصراع ، اذ ان الجيش الموريتاني لم يلعب قط دورا فاعلا في مواجهة الثوار الصحراويين .

والبوليساريو ستستفيد حتما من اتساع المساحة التي ينبغي للجيش المغربي أن يغطيها والتي تصل الى ٩٠ الف كلم مربع تتباعد فيها النقاط الاستراتيجية عن بعضها البعض وعن قواعد الاسناد المغربية في الشمال .

والتاكتيك الصحراوي الذي يعتمد التحرك السريع للوحدات يؤكده التحذير الذي أطلقه البوليساريو وجاء فيه انها ستكثف عملياتها العسكرية في عمق الاراضي المغربية بكل قسوة ممكنة.

وقال السيد ابراهيم حكيم وزير خارجية الجمهورية الصحراوية ان « الحسن الثاني قد أقفل الباب أمام الحلول السياسية والسلمية ولم يترك أي خيار لغير الحلول العسكرية » .

واضاف في مؤتمر صحافي عقده في باريس ان ثوار الجبهة سيضاعفون نشاطهم بسبب الموقف المغربي ، منذ أن أعلنت موريتانيا انسحابها من الصحراء الغربية . وحذر من ان الصراع قد يمتد الى دول أخرى في المنطقة .

تسليح مغربي

في هذا الوقت تصاعدت اشارات التوتر المغربية، وأعلن بوسته وزير الخارجية المغربي « ان المغرب بدأ منذ أسابيع تسليح المواطنين في المناطق المغربية المحاذية للحدود الجزائرية » ، مما يعني تصعيدا جديدا للوضع هناك واستفزازا مباشرا للجزائر .

السلطات الجزائرية لم تعلق على الموضوع اذ أن موقفها واضح تماما وجاءت اعادة العلاقات مع موريتانيا بمثابة الرد العملي على الاستفزازات المغربية .

أما صحيفة الشعب فقد كتبت تقول تحت عنوان « توسيع العدوان » : « ان هذه الخطوة الاجرامية التي تتحدى ارادة منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وميثاقها ولوائحها تشكل عدوانا مزدوجا على الجمهورية الصحراوية وعلى موريتانيا التي أصبحت ملتزمة بموجب اتفاق الجزائر ومسؤولة تجاه الشعب الصحراوي وممثله البوليساريو » .

وبعد أن لاحظت « الشعب » ان سياسة الامر الواقع اثبتت فشلها اكثر من مرة على المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، أكدت ان الذين يظنون ان خطوة اخرى في توسيع العدوان والغزو قادرة على فرض الياس على الجبهة المناهضة لسياسة التوسع والغزو مخطئون في جميع حساباتهم .

ان العرش المغربي المتورج ظن أنه حقق بهذه الخطوة موافقة الشعب المغربي على سياسته التوسعية الطامعة ، لكن هذا ليس سوى سراب أمام ارادة جيش التحرير الصحراوي الذي يعرف كيف يوجه الضربات وبعنف وصمت في آن واحد ■